لحمل ما عسى أن يصيبهم من الأذى كالضرب والسجن والنفي زيادة على السبّ والشتم وعداوة الناس، وقد لا يصيبهم شيء من ذلك، فإنهم يستطيعون أن يجذبوا كثيرًا من الناس إلى الإسلام الصحيح، ولا تستطيع الدعوات المعادية للإسلام أن تقف في طريقهم، ولا أن تعوق تقدمهم إلى بلوغ غايتهم المنشودة»[1].

*** الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ورفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق:**

كم كانت للشيخ الجليل جاد الحق شيخ الأزهر من أيادٍ بيضاء ومواقف جليلة في الذّب عن الإسلام وشريعته، ومن هذه المواقف رده على رفعت المحجوب وهو منشور في أخبار اليوم ٢٣/٢/١٩٨٥م في الصفحة السابعة... تنقل منه ما نصّه بالحرف الواحد للذكرى والذكرى تنفع المؤمنين:

«إن لجان مجلس الشعب ظلت نحو خمس سنوات تعمل في جميع الفروع القانونية لتقدّم تشريعًا إسلاميًّا مأخوذًا من فقه المذاهب الإسلامية ميسرة أحكامه للجميع مع ملاحظة ظروف العصر وتغيراته وانتهت هذه اللجان من إعداد هذه المشروعات وقدّمتها لمجلس الشعب».

وقال فضيلته: «لا ينبغي أن تُحجب هذه المشروعات بوصف أنها لم تُقدّم للمجلس بالطرق المنصوص عليها في الدستور فإن هذا الطريق يملكه كل أعضاء مجلس الشعب... وإذا كنا نتقدم بمشروعات القوانين العادية وبتعديلاتها ونسرع في إنفاذها وتقريرها من يوم صدورها فمن باب أولى أن نسارع أو أن يتقدم نوّابنا أو بعضهم باسمه بهذه المشروعات لتأخذ الصفة الدستورية، وإن كان الدستور لا يقف أمام الشريعة... إن مجلس الشعب

(١) «علماء ومفكرون عرفتهم» لمحمد المجذوب (١/ ٢٢٧) ـ دار الاعتصام.

وكيل عن الشعب وإنه إذا لم يأخذ نفسه بإصدار هذه القوانين بحيث لا يقتصر على مجرد المناقشة في شأنها... فإنه يكون قد خالف موكله وهو الشعب، ولا أقول قد خانه، فإني أنزه مجلس الشعب عن أن يخون شعبه، إنها أمانة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

بعد هذا ردّ فضيلته جزاه اللَّه خيرًا على من يقول: «إن الشعب غير مهيأ لحكم الشريعة» فقال بالحرف: «نحن مهيأون لها تمامًا، يكفي أن تنزل إلى الشارع اليوم لتسمع رغبة الناس في الأخذ بها بل يرد إلى مكتبي بالأزهر العديد من الكتابات من أفراد الشعب يلحون ويطلبون ويستعجلون ويستفسرون عن الأسباب الداعية إلى تأخر إصدار القوانين المأخوذة من الشريعة ولعلّ مجلس الشعب يجيب على ذلك».

ويعود فضيلته فيبيّن ميزة الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية فيقول: «لا شك أن أصالة الشريعة الإسلامية بأصالة مصدرها، ومصدرها هو اللَّه سبحانه وتعالى فلا يمكن أن تقارن بأي قانون وضعي، بل هي تسمو فوق كل قانون وتاريخ العمل بها مؤيد لذلك... فنحن إذا رجعنا للعصر الأول للإسلام نجد أن الأمن والأمان والسلامة والسلام قد توافر.

كان الأمان ـ أمن الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ـ أمرًا قائمًا واضحًا ولم يكن هذا بسطوة الشريعة... وإنما بقوة أحكامها وإيمان الناس بعدالتها، إننا نتحايل الآن على كل قانون... بينما شرع اللَّه لا يتحايل عليه أحد؛ لأن الشرع يؤمن به كل مسلم، فحين يُقال للمسلمين: هذا شرع اللَّه وحكمه يخضعون بقلوبهم قبل أن يخضعوا بجوارحهم»[1].

---

(١) «علماء ومفكرون عرفتهم» (٢/ ٣٥٣).

*** الشيخ الدكتور محمد عبدالله دراز يعارض بطش عبدالناصر بدُعاة الإسلام:**

رحم اللَّه الدكتور محمد عبدالله دراز، كان عالمًا شجاعًا ذا رجولة وشهامة يحب الحق وأهله، له مواقف باسلة ما أحوجنا اليوم إلى إماطة اللثام عنها والتذكير بها لتكون قدوة وأسوة فقد كان ممن يحيون للمبادئ وحدها، لا تلتوي طباعهم، ولا يقبلون مهادنة الباطل، ولا يقبلون أبدًا، أن يسيروا لحظة مع ألاعيب السياسات، وما تنطوي عليه من مكر وختل واحتيال... ومن المواقف التي سجلها له التاريخ بإجلال واكبار ولا يعرفها إلا المقربون منه، ذلك الموقف الشجاع، الرافض للظلم والجبروت والطغيان، الذي رفض فيه التوقيع على بيان أراده عبدالناصر يدين فيه «الإخوان المسلمون» ويصفهم فيه بأنهم خوارج، وتستحل دماؤهم.

وهنا غضب الرجل غضبته للَّه ودين اللَّه، وأنصار اللَّه. وقال لمن حمل إليه البيان كما حدثني نجله السفير فتحي دراز: «أتريد مني أن أوقع على إدانة أهل الإسلام؟!» وطرد حامل البيان من منزله... كان هذا الموقف الشجاع عقب حادث المنشية الشهير وكانت الإذاعة المصرية حريصة على أن تعرض رأي الدكتور دراز في الأحداث الدامية، فكتب الرجل بيانًا صادقًا أمينًا عادلاً ليلقيه بدار الإذاعة بعنوان «الإسلام سلام وأمان».

وقد حدثني نجله أن الشيخ أعد البيان للإذاعة في صباح الأحد ٢١/ ١١/ ١٩٥٤م ولكنه لم يذع لأنه أريد حذف ما تحته خط أحمر ولم يوافق الشيخ على حذف شيء منه.

وقد عثرت في أوراق الشيخ على النسخة الأصلية من هذا البيان بخط النسخ، وهالني أن الذي تحته خط أحمر هو الآيات القرآنية ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن**

يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]. وقبل هذه الآية خط أحمر تحت هذه العبارة «إن قدسية الدين تأبى لنا أن نتخذ كلمته أداة تفريق، أو انتصاراً متحيزاً لفريق على فريق. إنها تأبى أن تسير في ركاب الحكم، محاباة للرؤساء، كما تأبى أن تسير في ركب الفوضى حماية من طيش السفهاء، فالإسلام عدلٌ ونصفة، يوزع قسطه على الجميع على السواء».

* ووضع خط أحمر تحت قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ووضع خط أحمر تحت هذه العبارة. «إن الإسلام لم يخول للحاكم نفسه أن يحكم بعلمه، فضلاً عن أن يقضي بظنه».

وسيدرك القارئ العزيز بعد مطالعة هذا الحديث الذي يعد بحق شهادة للتاريخ ترى النور لأول مرة أن الدكتور دراز كما يقول الكاتب الحر الأستاذ محمد عبدالله السمان: «من الكتاب الإسلاميين القلائل الذين لهم عقيدة صادقة فيما يكتبون وفيما يقولون، وفيهم رجولة تجعلهم لا يكتبون ولا يقولون إلا ما يعتقدون بعيدين عن مزالق التزلف ومدارج الرياء»، ونترك للقارئ الذي لن يكون أقل منا تقديراً لرجولة هذا العالم الشجاع يطالع هذه الشهادة التاريخية التي سيسجلها التاريخ بأحرف من نور.

❑ يقول الشيخ ـ رحمه الله ـ: «الإسلام دين توحيد ووحدة، وسلام وأمان»... هكذا قال كبار العلماء بالأزهر المعمور... مقالة حق وصدق، لو كان لنا أن نضيف إليها شيئًا ما زدنا عليها إلا حرفًا واحداً، لنقول: إنه توحيد ووحدة وسلام وأمان، وعدالة ونظام». ولكي تكون هذه كلمة حق أُريد بها الحق، نعلن في بدء حديثنا أن قدسية الدين تأبى لنا أن نتخذ كلمته

أداة تفريق، أو انتصارًا متحيزًا لفريق على فريق، إنها تأبى أن تسير في ركاب الحكم محاباة للرؤساء، كما تأبى أن تسير في ركب الفوضى، حماية لطيش السفهاء، فالإسلام عدل ونصفة يوزع قسطه بين الجميع على السواء: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ [النساء: ١٣٥]. نقول إن الإسلام سلام وأمان... نعم إنه سلام، من حيث هو إسلام، أليس المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده؟ وأمانٌ بما هو إيمان، أليس المؤمن، من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم؟

الإسلام أمان لأعدائه أفلا يكون أمانًا لأبنائه؟ المسلم، لا يغدر بعدوّه المستأمن المستسلم، فكيف يغدر بأخيه المؤمن المسلم؟

وكذلك نقول إن الإسلام وحدة وتوحيد، وإن دعوته إلى الوحدة، نبتت ونمت في ظل التوحيد: توحيد الرب، وتوحيد النشأة الأولى من أم وأب، ثم توحيد الرحم القربى بين المؤمنين.

أما توحيد الرب، فإن الإسلام لم يهدم به عبادة الأوثان والأصنام المادية فحسب، ولكنه هدم به الأصنام الكبرى، التي في أعماق نفوسنا: أصنام الأهواء والشهوات المضلة، التي تتفرق بها السبل، وتنقطع الحبال التي أمر اللَّه بها أن توصل، حتى يكون انقيادنا لسلطان موحّد، هو سلطان الحق الذي لا يتعدد: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ**﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ**﴾.

وأما توحيد النشأة الأولى.. فإن الإسلام صنع بالإنسانية أسرة واحدة، محا منها العصبيات كلها، وأبطل فيها التفاخر بالأحساب، والأنساب، والاعتزاز بالأموال والألقاب، وجعل التفاضل بينها بالعمل الصالح وحده..

ثم إنه اختص من بين هذه الأسرة العامة، أسرة هي ألصق رَحمًا، وأقرب رُحْمًا، وتلك هي أسرة المؤمنين، عقد فيما بين أفرادها عقد الأخوة، وجعل بينهم وبين أولي الأمر منهم لُحمة البنوة والأبوة: أبناء بررة قائمون بواجب السمع والطاعة في غير إثم ولا عدوان، وآباء رحماء، ساهرون على مصالح الأمة والدولة حرصًا على أمنها ورغدها، وحماية لحوزتها، تعظيمًا وصيانة لمقدساتها، يستمعون لبثها وشكواها، ويتحسسون أحاسيسها في سرّها ونجواها؟ يبادلونها حبًّا بحب، ويجزونها برًّا ببر، يسوسونها بالحزم في غير عنف وباللين في غير ضعف: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]... هكذا كان الإسلام دين وحدة ورحمة، وسلام وأمان.

ثم هو إلى ذلك كان دين عدالة ونظام... إنه لا يكتب عهد رحمة للظالمين المعتدين، ولا يمنح أمانًا لمن يروع الآمنين... فمن شذ من أبنائه وانحرف، ولم ينجع اللين طبًّا لدائه، وجب أخذه بما اقترف، ولم يكن ذلك نقضًا لوحدة الأمة، ولا نقصًا من أمنها، بل كان ذلك صونًا لوحدتها وأمنها.

«ومن يك حازمًا فليقسُ أحيانًا على من يرحم» لا قسوة العدو المحارب يشفي بها غريزة الانتقام من عدوه، ولكن قسوة الوالد المؤدب يستصلح بها ولده، مقدراً عقوبته بمقدارها، حاصراً جريمته في أضيق حدودها، لا يأخذ أحداً بذنب أخيه، ولا جاراً بجرم جاره، ولكن قصاص مكافئ عادل... من ذا الذي يتولى حفظ هذه الحدود، ومنع هذا الشذوذ الشرود؟ أكلٌّ من نبتت في خياله فكرة أن فلانًا بغى أو ظلم، خوّل له الإسلام حق الحكم عليه، ثم خول له تنفيذ ما حكم به؟ يا لها من قضية شنعاء، وجهالة جهلاء!! أنرجع كفارًا يضرب بعضنا رقاب بعض، عن غير هدي ولا بينة؟ أليست تلك هي

الفوضى التي أنقذنا الإسلام منها؟ أفنعود إليها باسمه ونلصق دنسها بثوبه، بل نجعلها عضوًا من جسمه؟.

إن الإسلام لم يخول للحاكم نفسه أن يحكم بعلمه، فضلاً عن أن يقضي بظنه: فكيف يُخول هذا الحق لفرد من عامة الشعب، مجرد من جهاز العدالة الذي وضعه الإسلام شرطًا لإصدار الأحكام، ثم لتنفيذ الأحكام؟ هل أحضر الشاهد والمشهود؟ هل ألقى السؤال وتلقى الجواب؟ هل استمع إلى حوار الاتهام والدفاع؟ ثم أين هو من تحليل المقاصد والبواعث ومن تحديد الأسباب والملابسات، ومن درء الحدود بالتأويلات والشبهات؟.

أيها الناس: إن الإسلام يدعونا إلى كلمة سواء: ألا نعبد إلا اللَّه ولا نشرك به شيئًا ولا يتخذ بعضنا بعضًا أربابًا من دون اللَّه، والإسلام كل لا يتجزأ، أنؤمن ببعض الكتاب، ونكفر ببعض؟ أنفرق بين أحكام اللَّه، فنأخذ منها وندع، وفقًا لأهوائنا وشهواتنا؟ أنكون كالذين إذا دعوا إلى اللَّه ورسوله ليحكم بينهم تولوا وهم معرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين؟ كلا، إن هذا ليس موقف المؤمنين الصادقين ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ [النور: ٥١].

وبعد... فهذا موقف شجاع نسجله للتاريخ، تقديرًا لعالم رجل، أرضى اللَّه والإسلام والحق، هكذا كان محمد عبداللَّه دراز ـ رحمه اللَّه ـ: رجل عزة وكفاح، وكان من المهابة والعزة والكرامة والتجلة، بحيث أصبح من بعض من عناهم أمير الشعراء أحمد شوقي حين قال:

كانوا أجل من الملوك جلالة وأعز سلطانًا وأبهى مظهرا

ويبقى محمد عبداللَّه دراز وأمثاله من العلماء العاملين، بسيرهم الطاهرة، ومواقفهم الباسلة في محاربة الظلم والطغيان موضع الأسوة.

ونحن نقدر العلماء الرجال الأوفياء لمبادئ الحق والعدل، الذين خدموا الإسلام ورفعوا رايته، ونصروا دعاته، والذين عاصروا عهد الانقلابين يعلمون جيدًا أن هذا الكلام الذي وجهه الدكتور دراز إلى الرئيس عبدالناصر لم يكن يجرؤ أحد أن يقوله فضلاً عن أن يذيعه على الشعب من دار الإذاعة. ومن هنا كان دور الرقيب من الحذف حتى ولو كان المحذوف وحي السماء المعصوم[1] .

*** ماذا فعلوا بعالم الأزهر الذي عارض الاشتراكية؟!**

قال الدكتور أحمد المجذوب في مقال له بعنوان «مآثر ما يُسمَّى بثورة يوليو»:

يخطئ من يظن أني أدافع، فيما كتبته وأكتبه، عن الإخوان المسلمين؛ فهذا أمر ما يمكن أن أفكر فيه وذلك لسبب بسيط وهو أنني لست محاميًّا كما أنني لست عضوًا في الجماعة ولكني مواطن يحب وطنه ويحب الشعب الذي ينتمي إليه وقبل كل شيء يحب دينه ويستميت في الدفاع عنه مهما كلفه ذلك ثم أخيرًا أنا رجل قانون أحرص على أن ينال كل مواطن حقه ويتمتع بحريته مهما كانت أيديولوجيته كما يقولون. كذلك فإنني وقد بلغت هذه السن أصبحت لا أخاف إلا اللَّه ولا ألتمس إلا رضاه وهو ما كنته وسأكونه إلى أن ألقى اللَّه تعالى. وما كتبته عن الانقلاب المسمى ثورة لم أصطنعه أو أخترعه وإنما رأيته بنفسي أو سمعته من مصادر أثق بها ومن هؤلاء المرحوم الشيخ محمد المدني الذي كان من كبار العلماء كما كان عضوًا فيما كان يسمى باللجنة الجنائية المنبثقة عن مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية

(١) مقال: «وثيقة تاريخية لم تنشر: الشيخ دراز يعارض بطش عبدالناصر بالإخوان» بقلم الشيخ أحمد فضيلة ـ جريدة آفاق عربية ص(١٢) العدد ٥٦٩، ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٣هـ ـ ٨ من أغسطس سنة ٢٠٠٢.

والتي كان من أعضائها في ذلك الوقت المرحوم المستشار محمد فتحي والمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة والمرحوم المستشار جلال عثمان وأنا عن المركز. وفي ذات يوم دار الحديث عن عهد عبدالناصر وما حدث فيه من تعذيب وإهدار لحقوق الإنسان وإلغاء لحرياته فتساءل الشيخ أبو زهرة عما إذا كان عبدالناصر قد علم بما كان يحدث أم أن هذا جرى دون علمه فرجح الآخرون أن يكون قد تم دون علمه، وهو ما استفز الشيخ محمد المدني، وكان عالمًا فاضلاً أمينًا عف اللسان صادقًا فقال لهم: أنا لم أكن أرغب في أن أتكلم فقد مات الرجل وأصبح حسابه أمام اللَّه تعالى، ولكن للأمانة وللتاريخ ومن أجل الأجيال القادمة التي لا نريد لها أن تعاني ما عانيناه سأروي لكم ما حدث مع أحد علماء الأزهر الذي كان عبدالناصر نفسه يعرفه حيث تردد لبعض الوقت على الدروس التي كان يلقيها في الأزهر، فقد دسوا عليه من يسأله عن رأيه في الاشتراكية فأجاب الرجل بما لم يرضهم فقرروا اعتقاله وتلقينه درسًا في الطاعة والخضوع للزعيم. وكان الرجل يصحب زميلاً له وصديقًا في نفس الوقت لديه سيارة فكان ينتظره عند مدخل الشارع الفرعي الذي يقع فيه بيته ليحمله إلى الأزهر وفي العودة ينزله من حيث حمله؛ لأنه كان يحب أن يقطع المسافة إلى بيته ماشيًا. وفي ذات يوم أنزله ومضى في طريقه ولكن الشيخ الجليل لم يعد إلى بيته وطال انتظار أسرته له ولكن دون جدوى فاتصلوا بصديقه الذي أكد لهم أنه أنزله عند أول الشارع ورجح أن يكون قد عرج على أناس يقيمون قريبًا منه فقامت الأسرة بالاتصال بكل الأقارب والمعارف كما طافت بأقسام الشرطة وبالمستشفيات ولكنها لم تعثر عليه وذلك لسبب بسيط وهو أن عربة سوداء ذات نوافذ عليها ستائر سوداء كانت قد اختطفته عقب انصراف سيارة صديقه وحملته إلى ما وراء الشمس للتحقيق معه، ولما ذهبت جهود الأسرة لمعرفة مصيره سُدى همس لهم البعض أن ربما يكون قد اختُطف بسبب يرجع إلى ما يقوله في

دروسه.. عندئذ اتخذ البحث وجهة أخرى وبالفعل عرفت الأسرة أنه ضيف معزز مكرم لدى الجهة المسئولة عن أمن الثورة ولن يلبث أن يعود إليهم على أن يكفوا عن البحث والثرثرة وإلا! ومضت أيام في إثر أيام وهم ينتظرون إلى أن كان مساء يوم حين ألقت به السيارة السوداء في نفس المكان الذي سبق أن اختُطف منه فنهض الرجل وتحامل على نفسه حتى وصل إلى البيت فطرق الباب فلما فتحوه له انطلق كالصاروخ إلى غرفته فدخلها وأغلق الباب عليه من الداخل وأسرته في حالة من الدهشة والذهول يطرقون عليه الباب فلا يرد، يتوسلون يتضرعون يبكون ولكن بلا جدوى فهو مصر على عدم فتح الباب بينما نحيبه وبكاؤه يقطع نياط قلوبهم فيبكون معه. وظنوا أن ما لأصدقائه الحميمين من تأثير عليه يمكن أن يسهل المهمة فبعثوا إليهم الواحد تلو الآخر ليدعوه للخروج أو تركهم يدخلون ولكن بلا جدوى.

وأخيرًا اتصلوا بشيخ الأزهر وأبلغوه بالأمر فحضر وتوسل إليه فاستجاب وفتح له الباب فدخل وأغلقه عليه وروى له الكارثة التي نزلت به وهي أن زبانية جهنم لما ظنوا أنه يخفي عنهم بيانات أو معلومات هددوه وتوعدوه، وأخيرًا نعم وأخيرًا يا كل أبناء مصر جردوه من ثيابه ووضعوا عصابة على عينيه و... وياالهول مافعلوه: اتوا برجل من جنودهم وجعلوه يهتك عرض العالم الفاضل الذي توسل إليهم أن يقتلوه ولا يهتكوا عرضه، ولكنهم أصروا وهم يقهقهون. سمع شيخ الأزهر هذا الكلام، وهو في ذهول يريد أن يظن أن بالرجل مسًّا من جنون ولا يصدق أن الثورة التي جاءت من أجل الشعب ترتكب هذا الجرم البشع، ولكن بكاء الرجل ونحيبه وعذابه جعلاه يصدق ويقول: إن عبدالناصر لا يعلم بالقطع، وأن هذه الجرائم تقع من وراء ظهره ونهض غاضبًا حانقًا وهو يحوقل ويعد الشيخ المسكين بلقاء سريع مع عبدالناصر وسوف يعود إليه بما يشفي غليله من المجرمين.

ويتصل شيخ الأزهر بسكرتارية عبدالناصر ليطلب تحديد موعد لمقابلته،

ولكن سامي شرف يرد عليه قائلاً: إن الريس مشغول ويتكرر الاتصال فيتلقى نفس الرد وأخيرًا قال له: إذا كان لا يستطيع الانتظار حتى يقابله الريس فليقل له ماذا يريد. . . تصوروا شيخ الأزهر يعجز عن مقابلة عبدالناصر. المهم فوجئ شيخ الأزهر بأحد وزراء الثورة يدعوه لعقد قران ابنته فسأله إن كان الريس سيحضر فأجاب بالإيجاب فوعد بالذهاب لعقد القران حتى ينتهز الفرصة، ويقابل الريس، ويروي له ما حدث ويومها تأخر حضور عبدالناصر ولكن الشيخ أصر على انتظاره وأخيرًا جاء وأحاط به أتباعه وزبانيته فما كان من الشيخ إلا أن اخترق الزحام حتى وصل إليه وهمس له قائلاً: إنه يلتمس منه بشدة أن يمنحه بضع دقائق ليتحدث إليه فأشاح عنه يوجه الحديث إلى آخر فردد عليه طلبه، فقال له في تأفف وقرف: اتصل بسامي شرف، فقال له: إنه فعل عشرات المرات، ولكن بلا جدوى فتعجب من إصراره وأمهله إلى ما بعد عقد القران قائلاً إنه سيمنحه خمس دقائق لا أكثر، وبالفعل انتحى به الشيخ جانبًا وهمس له بما حدث والألم يكاد يقضي عليه، وفجأة انفجر عبدالناصر في الضحك حتى خيل للشيخ أنه سيقع على ظهره بينما هو ينظر إليه مذهولاً يريد أن يسأله هل تضحك! ولكنه لا يجرؤ ويكف الريس عن الضحك، وهو يجفف وجهه بمنديله ويقول للشيخ: أما ولاد شقاي بصحيح! عملوا كده؟

ويقول الشيخ محمد المدني: إن شيخ الأزهر نظر إلى عبدالناصر والدموع تسيل من عينيه، وقد تحشرج صوته وهو يقول له: لقد هتكوا عرضه، فإذا بالريس الهمام يقول له: وماذا كنت تريدهم أن يفعلوا غير هذا مع رجل يناصب الثورة العداء، ولا يكف عن الهجوم على الاشتراكية؟! ولم يدر الرجل ماذا يقول فإذا بعبدالناصر يرمقه شذرًا كأنه يستحثه ليرد فلما لم يفعل؛ لأن شللاً أصاب لسانه أومأ له برأسه، وهو يأمره «اتفضل روح شوف شغلك ومش عايز أسمع كلام من اللي الراجل ده كان بيقوله»، وخرج

الشيخ وهو لا يكاد يرى مواضع قدميه، وقال الشيخ المدني: إنه ظل يدعو اللَّه أن ينتقم من عبدالناصر وزبانيته وأن يذلهم كما أذلوا الناس.

هذا قليل من كثير أنزله عبدالناصر بالناس بغض النظر عن كونهم من الإخوان أو من غيرهم فما كان الشيخ (. . .) الذي هتكوا عرضه وفسقوا به من الإخوان بل كان مجرد عالم له رأي. وللحديث بقية فلن يهدأ لي بال إلا بعد أن أطلعكم على ما أصاب الإنسان في مصر على يد الانقلاب الملعون الذي أسموه ثورة[1].

❑ قال الرئيس المصري السابق محمد نجيب: «عبدالناصر ودّى البلد في داهية بل في ستين داهية». . . ثم أخذ يعدّد لي جرائمه:

- أبشع انتهاكات لحقوق الإنسان وكرامته.
- هزائم عسكرية.
- إفلاس مالي.
- إفلاس أخلاقي»[2].

❑ وجاء في مقال الصحفي محمود فوزي وعنوانه «ثوار يوليو يتحدثون» في مجلة أكتوبر العدد (٥٦٠) الذي صدر يوم الأحد ١٩ يوليو ١٩٨٧م ص(١٩ ـ ٢٣) في مقابلة مع كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة»، وأعظم رجال العصر الناصري وتقلّد في وقت واحد تسعة مناصب، وكان مشرفًا على الاتحاد القومي ووزيراً للتربية والتعليم ووزير إسكان ووزير إدارة محلية ورئيس المجلس التنفيذي المصري، ورئيس لجنة الطاقة الذرية،

(١) من مقال «من مآثر ما يُسمّى بثورة يوليو (٧) للدكتور أحمد المجدوب ـ جريدة آفاق عربية، العدد (٥٦٨) والعدد (٥٦٩) ص(١٣) ـ ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٣هـ، ٨ من أغسطس سنة ٢٠٠٢م.

(٢) من حديث الرئيس محمد نجيب لمحمد إحسان عبدالقدوس كما جاء في كتاب «بشاوات وسوبر بشاوات» ص(٢٢٢).

ورئيس مجلس العلوم، ومجلس رعاية الشباب.

❑ قال كمال الدين حسين:

«قلت لعبدالناصر: فرعون نفسه لم يأخذ سلطاتك ولا حتى اللورد كرومر، لا أحد أخذ سلطات في مصر قبل ذلك بهذا الشكل المجحف»[١].

وقال: «كان هناك ظلم كبير على الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥م، وقد تأكدت بنفسي من عمليات التعذيب الرهيبة التي راح ضحيتها الكثيرون، وقد أثّر فيّ هذا الموضوع، وقلت لعبدالناصر: اتق اللّه... إذا كنت أنا لا أستطيع أن أقول لعبدالناصر لا... فمن يستطيع أن يقولها له؟!

أنا أعتبرت نفسي ضمير هذا الشعب، وقد قلتُ للسادات: ملعون من اللّه ومن الناس من يتحدّى شعبًا أو يمتهن كرامة أمة»[٢].

وقال: «نعم كان عبدالناصر ديكتاتورًا مستبدًّا، وهل هذا في حاجة إلى تأكيد، كان عبدالناصر متمسكًا برأيه سواءً كان صحيحًا أو خطأ. وكان يأخذ رأي الناس لكن في النهاية قراره هو الذي ينفّذ، وأبلغ دليل على ذلك هو القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤م والذي يجعل مجلس الشعب أمامه وكأنه لعبة، فبمقتضى هذا القانون كان رئيس الجمهورية يعتقل ويضع الأشخاص في مكان بعيد، أو يفرض حراسة عليهم، حتى ولو كنت مظلومًا فليس من حقك أن تتظلم أمام أي جهة... هذا يكون ديكتاتورًا ففي يده كل السلطات ولا أحد يستطيع أن يحاسبه، هذا هو الديكتاتور وهكذا كان عبدالناصر»[٣].

❑ وهذه وثيقة تاريخية حاسمة، وحكم قضاء مصري ونشرت حيثيات حكم محكمة جنوب القاهرة في إحدى قضايا التعذيب جريدة الأحرار في

(١) «باشوات وسوبر باشوات» للدكتور حسين مؤنس ص(٤٤١) ـ الزهراء للإعلام العربي.
(٢) المصدر السابق ص(٣٤٠).
(٣) المصدر السابق ص(٣٤٢).

٣٠ مايو ١٩٨٣م، ١٧ شعبان ١٤٠٣هـ العدد (٢٥٣) وذكره السادات في كتابه «البحث عن الذات» ص(٢٢٢ ـ ٢٢٣):

قالت المحكمة في حيثيات حكمها: «إن الفترة التي جرت فيها أحداث هذه القضية[١] هي أسوأ فترة مرّت بها مصر طيلة تاريخها القديم والحديث، فهي فترة ذُبحت فيها الحريات وديست فيها كل كلمة للإنسان المصري ووُطئت أجساد الناس فيها بالنعال، وأُمِر الرجال فيها بالتسمّي بأسماء النساء ووُضعت ألجمة الخيل في فم رب العائلة وكبير الأسرة، ولُطمت الوجوه والرءوس بالأيدي، كما رُكلت بالأقدام، كما هُتكت أعراض الرجال أمام بعضهم وجيء بنسائهم أمامهم وهُدِّدوا بهتك أعراضهنّ على مرأى ومسمع منهم، ودُرِّبت الكلاب على مواطأة الرجال».

وفي يوم السبت التالي الموافق ٤ يونيو ١٩٨٣م قالت نفس المحكمة في حيثيات حكم آخر لها «إن المحكمة تُسجِّل في حكمها كما سبق أن سجّلت في حكم سابق للتاريخ معاصرتها لهذه الأحداث التي تقشعرّ لسماعها أبدان كل حرٍّ يدين بالولاء والتقديس للواحد الأحد، ولا يرضى العبودية لغيره، ولا يشرك في أمره أحداً، مهما تسلط وتجبّر»[٢].

❑ وقد أدانت المحكمة العسكرية ـ العليا في حكمها في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٦ برئاسة اللواء حسن صادق رئيسها وقتئذ وجاء في أسباب الحكم في قضية التعذيب الكبرى ٣٣١ لسنة ١٩٧٦م في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٦م.

«إن المحكمة لتسجل بحق أن الجريمة موضوع هذه الدعوى كانت سُبَّة في جبين الحكم المصري يندى لها الجبين خزيًا وعارًا، ولعلّ في حكم المحكمة ما يُسدل الستار على حقبة من تاريخ مصر امتهنت فيها وأُهينت

(١) قضية كمشيش بالمنوفية في مايو صيف ١٩٦٦م حتى ١٩٦٨م.

(٢) «باشوات وسوبر باشوات» ص(٢٨٥، ٢٨٦).

كرامة الإنسان.

❑ حقبة من تاريخ كانت فيها السيادة للسياط توصلاً للإرهاب وللإلقاء في غياهب السجون أو تقربًا وزلفى للحكام والرؤساء رغبوا هم في ذلك أم رغب فيه فاعلوه.

❑ حقبة من تاريخ مصر ساد فيها الظلام وسُلّط فيه سيف الاعتقال على الرقاب.

❑ حقبة من تاريخ مصر تضاءلت فيها سمعة سجن الباستيل بفرنسا وطغت عليها سمعة السجن الحربي بمصر.

❑ حقبة من تاريخ مصر أعادت للأذهان ذكرى محاكم التفتيش وما كان يجرى فيها من مخازٍ وفظائع.

❑ حقبة من تاريخ مصر تسابق فيها الجلاّدون إلى ابتكار وسائل للتعذيب إرضاءً لشهوة التعذيب في داخلهم حتى لقد أُدخلت التعديلات على «الفلقة» التقليدية، وتم تطويرها لتكون أكثر إيلامًا وأشد تأثيرًا.

حقبة من تاريخ مصر كان فيها السجن الحربي بمثابة التنين الرهيب الذي يخشى كبار القادة مجرد الاقتراب ومعرفة ما يدور فيه أو حتى سماع أخباره إيثارًا للسلامة حتى لقد قال عنه اللواء سليمان مظهر الذي تولّى عضوية محكمة الثورة واشترك في إصدار الحكم فيها قولته المشهورة أمام المحكمة: «إنه آثر الابتعاد عن الشر بل ورفع عقيرته له بالغناء».

❑ حقبة من تاريخ مصر كانت فيها مصر كالنار تأكل بعضها بأمر مَن كان كل هذا؟ ولمصلحة من كان هذا؟ ومن المستفيد من كل هذا؟

أسئلة تطرح نفسها على استحياء تتساءل عمّا تعرف يقينًا إجابته»[1].

(١) «باشوات وسوبر باشوات» للدكتور حسين مؤنس ص(٢٨٨).

* مأساة المستشار علي جريشة:

الذين أهانوا المواطنين وعذّبوهم وأهدروا آدميتهم ليس هناك شك في ارتكابهم هذه الجرائم، فإن حكم المحكمة الذي أصدرته في قضيته المستشار علي جريشة قد قطع الشك باليقين:

ماذا حدث مع مستشار؟

قالت المحكمة: «عذّبوه بوحشية، فأوسعوه ضربًا حتى شوّهوا وجهه واختلطت معالمه واختفت ملامحه حتى عزّ على جاره وصديقه التعرّف عليه إلا بعد التفرّس فيه وإطالة النظر إليه... مزّقوا جسده بالسياط حتى أثخنوه جراحًا... أسالوا دمه حتى استحال قيحًا وصديدًا... أذلوه حسًّا ومعنى حتى أعجزوه عن أن يقف على قدميه وأرغموه أن يزحف على أربع، وكان غاية الهزء والازدراء والتفنّن في القسوة والتعذيب وإلحاق الإهانة والهوان به أن يطلبوا منه أن ينبح كالكلاب. علقوا جسده وألهبوه بالسياط وقذفوه بأقذع وأفحش ألفاظ السباب».

❑ ويسجل الحكم صورة مروّعة لحالة المستشار جريشة، فقد طلبوا منه أن ينزل من زنزانته «للتمام»... وقال الشاهد يصف نزول جريشة للتمام: «إنه شاهد شخصًا ينزل زاحفًا على أربع، ركبتيه وكوعيه وهو يصرخ ويئن أثناء نزوله سلالم السجن الحربي الخرسانية المرهقة للشخص السليم العادي..».

ثم يقول الشاهد: إنه بعد التمام بتسجيل الأسماء صعد نزيل الزنزانة ٤٩ (يقصد جريشة) بنفس الطريقة التي نزل بها زاحفًا على أربع.

كان القصد من تعذيب جريشة بهذه الصورة التي لم تعرفها حتى العصور الوسطى، إلقاء الرعب في قلوب سائر المعتقلين، وكأن الضباط الزبانية يقولون لهم: إننا نفعل كل هذا بقاض فما بالكم أنتم إذا أردنا

تعذيبكم؟!

وسجّلت المحكمة على لسان أحد الشهود بأن شمس بدران قال: «إن أمرًا صدر إليه من الريّس بتعذيب جريشة حتى الموت!».

وقد دمغت المحكمة سلوك الحاكم «بأن التعذيب كان نظام عهد وأسلوب حكم إرهابي كان يهدد كل إنسان حتى نُوّاب رئيس الوزراء»، ثم قالت عن أصحابه «إنه عار على من ارتكبه وخزي له في الدنيا والآخرة».

قالت المحكمة عن خسّة ودناءة ضباط السجن الحربي «كانت هناك سيدات يعلقونهن ويضربونهن، وهددوا المدعي عليه (أي: جريشة) بإحضار زوجته لتعذيبها والاعتداء على عرضها كما فعلوا مع آخرين أحضروا زوجاتهم وأخواتهم وأصهارهم، ومنهم على سبيل المثال الشيخ محمد عبدالمقصود الذي أحضروا زوجته وبناته وأزواجهم وزوجات أولاده، وكذلك المستشار مأمون الهضيبي الذين أحضروا زوج ابنته وأخواته البنات ووالدته»[1].

وهذا ما حدا بأحد المصريين أن يقول ساخرًا وخائفًا مسجّلاً عار تلك الحقبة من تاريخ مصر:

لن يُقال الحق يا ولدي ... وفي الحق مراءْ
فاعبد الطاغوت يا ولدي ... ودع عنك السماءْ
ودع المصحفَ يا ولدي ... إذا الميثاق جاءْ
فبه جاء نبيٌّ ... بزّ كل الأنبياءْ
ودع الصدق ... فإن الصدق طبع الأغبياءْ
وتعلّمْ لغة القوم ... أحاديث الرياءْ
ولتقل كل صباح ... ولتقلْ كل مساءْ:

(١) «باشوات وسوبر باشوات» ص(٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١).

«كيف كنّا كيف أصبحنا وكيف الأمس ساءْ»
هذه مصرُ وفرعون بها كيف يشاءْ
دولة الزور وقـــد دامتْ فَيَـا مُرّ البقـاءْ

*** الليث الهصور الشيخ محمود عبدالوهاب فايد شيخ الجمعية الشرعية وأستاذ الحديث:**

بطل الإسلام الذي هدر بالحق وصدع به في عهد الملكية وفي عهد الرؤساء الثلاثة لا يشاركه غيره في هذه الجرأة والغيرة على دين اللَّه.

❑ كتبت عنه «مجلة التحرير» في العدد (١٨٥) عام ١٩٥٦م بعد تخرجه من كلية أصول الدين بعشر سنوات: «إنه مناكف قديم... كان الأول عند تخرجه في الأزهر، وكان المتبع أن يُدعى الأوائل من الناجحين في كل سنة إلى حفلة يحضرها الملك السابق، ويصافح فيها المتخرجين، وأُعطيتْ الأوامر إلى الجميع بأن ينحنوا عند مصافحته، ولكن الشيخ العنيد أبى أن ينحني، وصافح مولانا وهو منتصب القامة رافع الرأس... وبسبب ذلك صدر الأمر بتعيينه في سوهاج بخلاف ما جرى عليه العرف في تعيين الأولين في القاهرة».

أجل إنه الشيخ العنيد... الذي طالما جرّ عليه عناده وصراحته الأهوال وهو ثابت على ما يُؤمن أنه الحق، لا يحني لباغٍ رأسًا، ولا يغضّ عن ظالم طرفًا، ومن أجل ذلك كان نصيبه من البلاء في عهد أصحاب (التحرير) أضعاف ما لقيه في ظل الملك الغرّير»[1].

❑ ولنترك المجال للشيخ المجذوب يقص علينا هو والشيخ فايد حديث الصدع بالحق.

*** معركة لا تنسى:**

وهنا يجد الشيخ مجال الحديث متسعًا فيتحفنا بما لذ وطاب عن

(١) «علماء ومفكرون عرفتهم» (٢/ ٣٥٣).